

رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤ وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

إلحاقاً بتقريري الأخير المقدم إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2014/438)، أودّ أن أطلب إلى المجلس بموجب هذه الرسالة أن ينظر في تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، التي من المقرر أن تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤. وفي رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، موجهة إليّ من وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية اللبنانية، طلب أن يقوم المجلس بتمديد ولاية اليونيفيل لفترة أخرى مدتها سنة واحدة، دوغماً تعديل.

وتواصل اليونيفيل الاضطلاع بدور حيوي في ضمان إحلال السلام والاستقرار في جنوب لبنان، وكذلك في كفالة احترام كل من لبنان وإسرائيل للخط الأزرق احتراماً تاماً. وتشكل حوادث إطلاق الصواريخ في الآونة الأخيرة من جنوب لبنان باتجاه إسرائيل والرد الانتقامي عليها من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي عبر الخط الأزرق مصدراً للقلق. ففي الفترة بين ١١ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، أُطلق ما لا يقل عن ١١ صاروخاً من منطقة عمليات اليونيفيل باتجاه إسرائيل في خمس حوادث متفرقة. وسقطت الصواريخ الخمسة في إسرائيل. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي على جميع الحوادث بإطلاق عدة قذائف مدفعية أو قنابل ضوئية عبر الخط الأزرق باتجاه مناطق الإطلاق. وإضافة إلى ذلك، عثرت القوات المسلحة اللبنانية في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤ على صاروخين كانا مجهزين للإطلاق باتجاه إسرائيل، وفككتهما. ولم يُبلّغ عن وقوع أي إصابات أو أضرار تُذكر في أي من الجانبين. وفي كل حادثة من الحوادث المذكورة، اتصلت اليونيفيل على الفور بجيش الدفاع الإسرائيلي والقوات المسلحة اللبنانية لحثهما على ممارسة أقصى درجة من ضبط النفس والتعاون مع اليونيفيل للحيلولة دون مزيد من التصعيد، وإعادة وقف الأعمال القتالية. وتقوم اليونيفيل حالياً بإجراء التحقيقات اللازمة بهدف تحديد حقائق وملابسات هذه الحوادث.



وتواصل اليونيفيل، وفقاً للولاية المنوطة بها، مراقبة وقف الأعمال العدائية ومساعدة القوات المسلحة اللبنانية في اتخاذ خطوات نحو إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي عناصر مسلحة وأي عتاد وأسلحة غير مرخص لها. وتواصل اليونيفيل العمل مع الطرفين لتسوية المسألة المعلقة المتصلة بالجزء الشمالي من قرية العجر، وما زالت ترصد جميع انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في المجالين البري والجوي، وتبلغ عنها.

وتحرص اليونيفيل أيضاً على اتخاذ جميع التدابير التي بوسعها لدرء استخدام منطقة عملياتها في شن أي نشاط عدائي، أيا كان نوعه. وتواصل فرقة العمل البحرية التابعة لليونيفيل الاضطلاع بولايتها المزروجة المتمثلة في القيام بعمليات الاعتراض البحرية في منطقة العمليات البحرية وتدريب أفراد القوات البحرية اللبنانية.

وتواصل الجهود لضمان الأخذ بنهج شامل في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تتوحد في ظلها الجهود التي تبذلها اليونيفيل، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، وفريق الأمم المتحدة القطري، وزيادة إشراك الحكومة اللبنانية في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتعزيز قدرات القوات المسلحة اللبنانية. ويقصد بهذا العنصر الأخير تيسير اضطلاع القوات المسلحة اللبنانية بشكل تدريجي بمهام السيطرة الأمنية الفعالة والمستدامة في منطقة عمليات اليونيفيل وفي المياه الإقليمية اللبنانية، باعتبار ذلك عنصراً رئيسياً لدعم التحرك صوب تحقيق وقف دائم لإطلاق النار.

وإنني أشدد على ما دعا إليه المجلس من زيادة الدعم الدولي إلى القوات المسلحة اللبنانية، استجابةً لخطة تنمية القدرات التي أطلقتها القوات المسلحة اللبنانية، وكذلك في سياق الحوار الاستراتيجي بين القوات المسلحة اللبنانية واليونيفيل. وفي هذا الصدد، أشعر بالتفاؤل إزاء استعداد المجتمع الدولي لدعم القوات المسلحة اللبنانية من خلال إنشاء أدوات لتنسيق المساعدة الدولية التي تشمل الحوار الاستراتيجي. ولقد تأكد ذلك مؤخراً من قبل المشاركين في المؤتمر الوزاري الدولي المعني بتقديم الدعم للقوات المسلحة اللبنانية، الذي استضافته حكومة إيطاليا، وانهقد في روما في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في إطار مجموعة الدعم الدولية للبنان.

ولا يزال التعاون بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية في البر والبحر ضرورياً من أجل تنفيذ ولاية اليونيفيل. وعلى الرغم من إعادة نشر بعض الوحدات التابعة للقوات المسلحة اللبنانية بشكل مؤقت من القطاع الجنوبي من نهر الليطاني إلى مناطق أخرى في البلد، لا يزال يجري الاضطلاع بتنسيق عدد كبير من أنشطة العمليات بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية. ونتيجة لحوادث إطلاق الصواريخ في الآونة الأخيرة، تحتفظ اليونيفيل،

بالتنسيق مع القوات المسلحة اللبنانية بوجود عملياتي معزز في الميدان وكنفت دورياتها على صعيد منطقة العمليات لمنع وقوع مزيد من الحوادث.

وبفضل ترتيبات الاتصال والتنسيق الراسخة التي اتخذتها اليونيفيل والأطراف المعنية، بما في ذلك الآلية الثلاثية، تيسر تنفيذ عدد من التدابير البناءة والعملية. وتواصل اليونيفيل تعزيز جهودها في العمل على إيجاد ترتيبات عملية على أرض الواقع وتعزيز التفاهم بين القوات المسلحة اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي بغرض زيادة استقرار الحالة على امتداد الخط الأزرق، والقضاء على جميع الذرائع ونقاط التوتر المحتملة، ودرء وقوع حوادث في المستقبل، وكذلك بناء جو من الثقة.

وتتواصل عملية ترسيم الخط الأزرق عن طريق وضع علامات مرئية في النقاط غير المتنازع عليها. وواصلت البعثة العمل على إضفاء أكبر قدر ممكن من المرونة على الآلية الثلاثية لكي تتيح للطرفين دراسة عدد أكبر من المسائل بناء على طلبهما.

وظل موقف السكان المحليين حيال اليونيفيل إيجابيا بوجه عام. وإن كفالة حرية تنقل أفراد اليونيفيل وضمان أمنهم وسلامتهم أمران لا غنى عنهما من أجل التنفيذ الفعال للمهام المنوطة بالبعثة. وتقع المسؤولية عن كفالة حرية التنقل لأفراد اليونيفيل منطقة عملياتها على عاتق السلطات اللبنانية في المقام الأول.

وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، بلغ مجموع عدد أفراد القوة العسكرية ١٥٩ ١٠ فردا. وبلغ عدد موظفي العنصر المدني لليونيفيل ٢٧٨ موظفا دوليا و ٦٠٧ من الموظفين الوطنيين.

وأود أن أعرب عن امتناني للبلدان المساهمة بقوات في اليونيفيل، وعددها ٣٨ بلدا، على ما أبدته من التزام متواصل. فقد أتاح هذا الالتزام، مقرونا بشراكة استراتيجية مع القوات المسلحة اللبنانية، التنفيذ الناجح لعدة جوانب رئيسية من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إلا أنه مع اقتراب نهاية ولاية اليونيفيل، يبدو من الواضح أنه لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل.

وأود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد قوة اليونيفيل، اللواء لوسيانو بورتولانو، ولجميع الأفراد العسكريين والمدنيين في القوة، لما يقومون به من عمل في جنوب لبنان خدمة للسلام. كما أود أن أنوه بتفاني اللواء باولو سيريرا، الذي أنجز مهمته في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، في قيادته لليونيفيل خلال السنتين ونصف الماضيتين.

وفي ما يتعلق بالجوانب المالية لليونيفيل، فقد قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٢/٦٨ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أن تعتمد في الحساب الخاص لليونيفيل للفترة

من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، مبلغاً إجماليه ٥٠٩,٦ ملايين دولار للإنفاق على البعثة. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤، فسوف تقتصر كلفة الإنفاق على اليونيفيل على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

وحتى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لليونيفيل ١٩,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ ٣ ٢٦٧,١ مليون دولار. وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، كانت المبالغ المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات في اليونيفيل ما مجموعه ٢٤,١ مليون دولار. وتم تسديد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات للفترتين المنتهيتين في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، على التوالي، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

وفي ضوء ما تقدم، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) لفترة أخرى مدتها ١٢ شهراً، تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥. وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون